

24 April 2008
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير قدمته جمهورية إيران الإسلامية

١ - تعزيزاً لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة الهامة، منطقة الشرق الأوسط، وبلوغ أهداف ومقاصد قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط التي أيدتها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والمشار إليها بشكل عام في المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تذكر جمهورية إيران الإسلامية ما يلي:

٢ - بادرت إيران أول مرة بطرح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كإجراء هام لترفع السلاح في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤، ثم تلى ذلك قرار من الجمعية العامة. ومنذ عام ١٩٨٠، اتخذت الجمعية العامة سنوياً، بتوافق الآراء، قراراً بشأن هذه المسألة. ويشهد استمرار اتخاذ هذا القرار في الجمعية العامة على التأييد العالمي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال تحقيق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

البرنامج النووي السري الإسرائيلي، العائق الرئيسي أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

٣ - تلتزم جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التزاماً تاماً بتعهداتها الدولية وترى أن هذا الصك الدولي هو حجر الأساس في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ومن شأن الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، أن يضمن، على نحو فعال، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه



المنطقة. والنظام الصهيوني، في الوقت الحاضر، هو الوحيد الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم الانتشار في المنطقة. ورغم دعوات المجتمع الدولي المتكررة المبينة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وكذلك قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن النظام الصهيوني، لثقتة في الدعم السياسي والعسكري الذي يتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يضع مرافقه النووية التي لا مسوغ لها تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بل إنه لم يعلن أنه يعتزم الانضمام إلى المعاهدة. ويهدد ما يقوم به هذا النظام من أنشطة نووية سرية، بدعم من الولايات المتحدة، بشكل خطير السلام والأمن الإقليميين والدوليين على السواء، ويعرّض نظام عدم الانتشار للخطر.

٤ - وأكد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ مجدداً أهمية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ونظراً لما ورد في هذا القرار من أحكام هامة، تتوقع جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من دول المنطقة حقاً أن ينفذ هذا القرار على وجه السرعة، ولا سيما من جانب الدول المشتركة في تقديمه وهي الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥ - وأكد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ مجدداً "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تحقيق هدف الوصول إلى الانضمام العالمي للمعاهدة في الشرق الأوسط". ولا شك أن انضمام النظام الصهيوني غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيؤدي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في وقت مبكر. ولن يؤدي إهمال الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار باعتماد ذلك القرار الهام إلا إلى تشجيع ذلك النظام على أن يظل خطراً ومصدر عدم استقرار في الشرق الأوسط باستخفافه بتطلعات المجتمع الدولي وبقائه خارج حظيرة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات الشاملة. وفي هذا السياق، نعتقد أن التقارير الوطنية لا تتناول الآثار السلبية التي تترتب على تعنت النظام الصهيوني بعدم انضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها ليست فعالة كما ينبغي فيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٦ - وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجدداً، تنفيذها لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبموجب المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة على وجه التحديد، أن كل مرافقها النووية مكرسة لأغراض سلمية، وأنها خاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك فإن إيران، إسهاماً منها في بناء عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في الشرق الأوسط، وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وليست النسبة العالية التي سجلتها إيران، بالمقارنة ببلدان الشرق الأوسط الأخرى، في الانضمام إلى صكوك عدم الانتشار ونزع السلاح دليلاً واضحاً على التزامنا الراسخ بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل أيضاً على جهودنا المكرسة لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وفي الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف الذي تجريه جمهورية إيران الإسلامية مع دول أخرى أطراف في المعاهدة، دأبت إيران على حث هذه الدول على المساهمة الفعلية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٨ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً أن الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط، ينبغي أن يُعطى أولوية قصوى في برامج جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي ممارسة ضغط أكبر على النظام الصهيوني كي ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فوراً ودون شروط، ويضع كافة مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة من أجل تمهيد السبيل لتحقيق الهدف الذي طال السعي وراءه وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٩ - ولسوء الحظ، فإن الجمود المفروض على مجلس الأمن خلال العقود العديدة الماضية في تناول برنامج الأسلحة النووية الموثق جيداً الذي ينفذه النظام الصهيوني، قد أعطى هذا النظام الجرأة على الإقرار صراحةً بحيازة أسلحة نووية، وتلك حقيقة أكدها رئيس وزرائه في حديث أجراه معه التلفزيون الألماني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ الأمر الذي يتناقض مع فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المطلوب تحقيقها منذ وقت طويل. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير هذا النظام وحيازته سرّاً لأسلحة نووية لا ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمؤتمر العام للوكالة فحسب، بل يتحدى أيضاً بوضوح مطالب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة وشواغلها. ويتجاهل هذا النظام باستمرار وعناد المجتمع الدولي الذي أهاب به، مرارا وتكرارا، أن يتخلى عن الأسلحة النووية وينضم إلى المعاهدة. وعلاوة على ذلك، أعربت حركة عدم الانحياز في بيانها الصادر في نيويورك في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ عن قلقها البالغ إزاء امتلاك النظام الصهيوني لقدرات نووية تشكل خطرا جسيما ومستمرا على أمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وأدانت ذلك النظام لأفعاله ولبيانته الصادر بهذا الشأن، ولمواصلته تطوير ترسانات نووية وتكديسها.

١٠ - وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق بالتصدي لهذا الخطر الجلي والكبير الذي يهدد السلام والأمن الدوليين واتخاذ إجراءات فورية وملائمة. فالنظام الصهيوني هو العائق الوحيد أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والترسانة النووية الضخمة لهذا النظام لا تزال تهدد المنطقة وما عداها. ومن المؤسف أنه في الوقت الذي لم تُتخذ فيه أي تدابير عملية لاحتواء التهديد الذي يشكله هذا النظام بوصفه المصدر الحقيقي للخطر النووي في الشرق الأوسط، تتعرض جمهورية إيران الإسلامية، وهي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصاحبة مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لضغط عارم من عدد قليل من الدول لتتخلى عن حقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

١١ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه، في انتظار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، يجب ألا يحوز أي بلد في المنطقة أسلحة نووية وألا يسمح بإقامة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية على أراضيه، أو على أراض خاضعة لسيطرته، وعلى بلدان المنطقة أن تكف عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع كل من نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من القرارات والوثائق الدولية المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٢ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أن لمؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة دورا هاما في تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أن ينشئ هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية للنظر في هذه المسألة وتقديم توصيات ملموسة بشأن اتخاذ خطوات عاجلة وعملية نحو تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أيضا أن يقدم توصيات بشأن التدابير اللازمة لحمل

النظام الصهيوني على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقه النووية التي لا مسوغ لها للضمانات الشاملة للوكالة تمهيدا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٣ - ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط وبغية تعزيز تحقيق قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط فضلاً عن اتفاقات الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي لكل الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوصفها راعية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، أن تواصل تقديم تقاريرها من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل المؤتمر.

١٤ - وينبغي للمؤتمر الاستعراضي المقبل أيضاً أن ينشئ لجنة دائمة لرصد تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط فضلاً عن اتفاقات مؤتمر عام ٢٠٠٠ في هذا الصدد وتقديم تقارير إلى الدول الأطراف في المعاهدة.